موجز تنفيذي

من الصعب تحليل الوضع الاقتصادي في عالم لا يزال يعاني من تفشي جائحة كوفيد-19. فالجائحة ألقت على الاقتصاد بأعباء جسيمة سيتضح لها مزيد من التداعيات مع الوقت. ومما لا شك فيه أن وقع الجائحة سيمتد طوال عام 2021 وما بعده، ولذلك فإن فهم طرق تعامل البلدان العربية مع آثار الجائحة الاقتصادية في غاية الأهمية.

وينطلق هذا التقرير من سيناريوين: أولهما معتدل، يتوقع انتهاء الأزمة وعودة الاقتصاد إلى زخمه في الربع الأول من عام 2021؛ وثانيهما يميل إلى التشاؤم، فيتوقع استمرار الأزمة خلال الربع الأول من عام 2021. لكن التقدم المتسارع في البحوث عن لقاحات للفيروس سيدفع، على الأرجح، الاقتصادات نحو استعادة زخمها في الربع الثاني من عام 2021 على أبعد تقدير.

وقد بدأت صدمة الجائحة إزاء خلفية من التباطؤ الاقتصادي العالمي، وتسببت بعمليات إغلاق واسعة النطاق، ضيّقت الخناق على الاقتصاد العالمي، بحيث شهد انكماشاً لا يقل، حسب التقديرات، عن 3.2 في المائة في عام 2020. ويتوقف التعافي من هذه الحالة، خلال عام 2021، على مدى فعالية مجموعات الحوافز التي اعتمدتها الحكومات استجابةً لأزمة الجائحة، وسرعة انتعاش الأعمال التجارية. والتقدم في البحوث عن لقاحات لكوفيد-19 يدعو إلى قدر من التفاؤل، فيتوقع أن يعود نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 4.2 في المائة في عام 2021، حتى وفقاً للسيناريو المتشائم. وإذا حالت الحوافز التي اعتمدت خلال عام 2020 دون وقوع خسائر فادحة لدى الشركات، قد يصل نمو الناتج المحلي العالمي إلى 5.4 في المائة في عام 2021، السيناريو المعتدل.

وسيعتمد منحى التضخم، في عام 2021، على تأثير الحوافز المالية غير المسبوقة التي اعتمدتها الدول في جميع أنحاء العالم، خلال عام 2020، من أجل التصدي للركود الذي تسببت به الجائحة. وإذا نجحت هذه الحوافز في بث النشاط في الطلب، لربما يرتفع التضخم. لكن عام 2020 شهد تراجعاً في طلب الصين على النفط الخام، وهي أكبر مستورد له في العالم نتيجة لإجراءات الإغلاق الضخمة والتراجع الحاد

في أنشطة النقل. وبعد تقلب شديد في الأسعار خلال عام 2020، عاد سعر خام برنت إلى الارتفاع ليصل إلى 48 دولار للبرميل في كانون الأول/ديسمبر 2020، إلا أنه لا يزال دون متوسط فترة 2018-2019. وإذا ما نجحت حملات التلقيح ضد الفيروس، يتوقع للطلب العالمي على النقل أن يعود إلى الارتفاع في عام 2021، ما سيرفع أسعار النفط، ويدفع إلى مزيد من التضخم على الصعيد العالمي.

وقد أثَّر التباطؤ الاقتصادي العالمي وجائحة كوفيد19- بشدة على البلدان العربية، وتشير تقديرات السيناريو المعتدل إلى أن الانكماش قد بلغ 3 في المائة في عام 2020. وتراجعت الصادرات من المنطقة بنسبة 50 في المائة تقريباً، متأثرة بانخفاض أسعار النفط، وإغلاق الأسواق الأوروبية، وتراجع السياحة، وانخفاض التحويلات. كما أثر الانكماش الاقتصادي العالمي على تدفق الاستثمارات والمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان العربية المستورِدة للنفط. وألقت هذه التطورات بأعباء جسيمة على الأعمال التجارية في هذه البلدان، دون مساعدة تذكر من الحكومات. ونتيجة لذلك، يتوقع لنمو الناتج المحلي في عام 2021 أن يبلغ 2.8 في المائة وفقاً للسيناريو المتشائم، و3.5 في المائة وفقاً للسيناريو المعتدل.

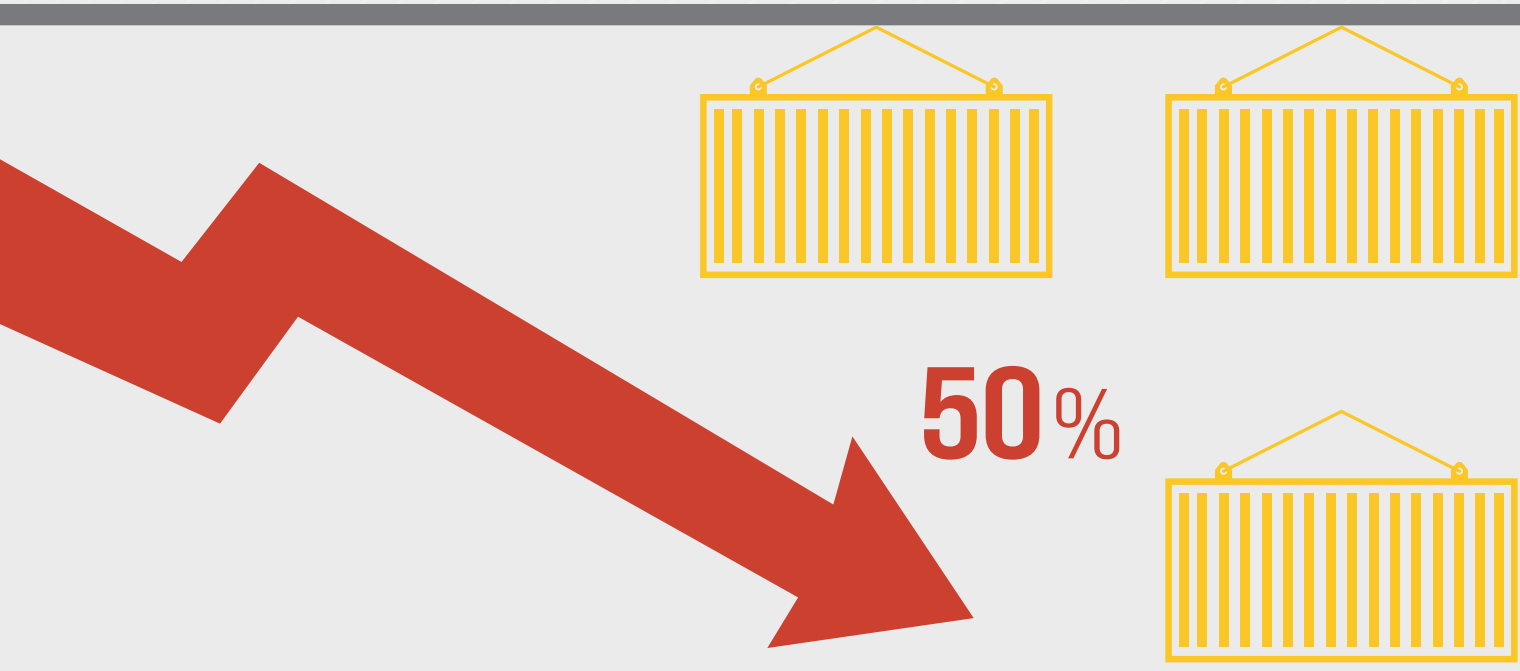

ولن تزول تداعيات جائحة كوفيد19- وأزمات أسعار النفط على البلدان العربية المصدِّرة للنفط في عام 2021. فبحسب التقديرات، لم تتجاوز الإيرادات في عام 2020 نسبة 44 في المائة من الرقم الذي سجلته في عام 2019، ما أدى إلى انخفاض مؤقت في ميزانيات الدول. وكانت بلدان مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر تضرراً، حيث تقدر خسائرها بنحو 54 في المائة من الدخل، مع انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1 في المائة وفقاً للسيناريو المعتدل، وحوالي 7.1 في المائة وفقاً للسيناريو المتشائم. لكن يتوقع لكل من أسعار النفط وإنتاجه أن يستعيد زخمه في عام 2021، ما سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1 في المائة وفقاً للسيناريو المتشائم، وحوالي 2.3 في المائة وفقاً للسيناريو المعتدل.

وأثرت الجائحة بشدة على بلدان الدخل المتوسط العربية، مع انكماش اقتصادي في عام 2020، بنسبة 3.4 في المائة وفقاً لتقديرات السيناريو المعتدل، وبنسبة 4.5 في المائة وفقاً للسيناريو المتشائم. فهذه البلدان تأثرت بتراجع السياحة، وبانخفاض الطلب على صادراتها نتيجة للركود في البلدان الأوروبية، التي تُعَدُّ من شركائها التجاريين الرئيسيين. وسيتوقف تعافي بلدان الدخل المتوسط على نجاح الحوافز التي اعتمدها شركاؤها التجاريون. ويواجه لبنان تحديات اجتماعية واقتصادية استثنائية، ظهرت في عام 2019 وتفاقمت في عام 2020 بفعل عجز مزدوج يرزح تحته الاقتصاد، وارتفاعٍ في الدين العام، وعجزٍ عن سداد سندات اليورو، وانهيارٍ كبير في قيمة العملة المحلية، وتباطؤ في النشاط الاقتصادي بسبب الإغلاق. ويقدر الانكماش الاقتصادي في لبنان في عام 2020 بحوالي 10.2 في المائة، ولم تتشكل فيه، حتى كانون الأول/ديسمبر 2020، حكومة عاملة. ويتوقع لبلدان الدخل المتوسط أن تحقق، في عام 2021، نمواً اقتصادياً بنسبة 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للسيناريو المتشائم، وبنسبة 5 في المائة وفقاً للسيناريو المعتدل إذا ما صحبه ارتفاع في الطلب من أوروبا وتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية ناجعة.

أما البلدان المتأثرة بالصراع وأقل البلدان نمواً، فقد انكمشت اقتصاداتها، في عام 2020 بحوالي 4.3 في المائة و3 في المائة، على الترتيب، بحسب تقديرات السيناريو المعتدل، وبحوالي 7.9 في المائة و5.5 في المائة بحسب السيناريو المتشائم. ولا تملك هذه البلدان سوى قدرةٍ مالية محدودة على التعايش مع عمليات الإغلاق والتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة جائحة كوفيد19-. ويُرجَّح أن تسفر الصراعات الدائرة عن تقويض الثقة في بيئة الأعمال وتراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في عام 2021، يتوقع أن يصل النمو في البلدان المتأثرة بالصراع إلى 3.1 في المائة وفقاً للسيناريو المتشائم، وإلى 3.9 في المائة وفقاً للسيناريو المعتدل. وتعتمد أقل البلدان العربية نمواً بشدة على الدعم الخارجي لمواجهة

2020	2021
115 مليون	116 مليون

التحديات الاجتماعية الاقتصادية، ولا سيما القيود على ميزان المدفوعات والديون المرتفعة. لذا، فإن تعافي هذه البلدان مشروط بنجاح التعافي في البلدان المتقدمة النمو. وسيطول أمد الأضرار الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة أكثر في أقل البلدان نمواً، لذا يتوقع أن يكون النمو متواضعاً في عام 2021، بنسبة لا تزيد على 0.4 في المائة وفقاً للسيناريو المتشائم، و0.5 في المائة وفقاً للسيناريو المعتدل.

وفي هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، على المنطقة العربية أن تتصدى لتحديات اجتماعية عديدة، مثل انتشار الفقر والبطالة، واستمرار عدم المساواة بين الجنسين بمختلف أوجهه، وكلها تحديات تفاقمت مع تفشي الجائحة، وما فرضته من قيود صارمة في واقع الإغلاق. وتشير التقديرات إلى أن معدل الفقر في الدخل قد ارتفع بأكثر من 3 نقاط مئوية في عام 2020، ليصل إلى 32.4 في المائة، أي ما يمثّل 115 مليون إنسان تقريباً، يعيش أكثر من 80 في المائة منهم في أربعة بلدان، هي: الجمهورية العربية السورية، والسودان، ومصر، واليمن. كما تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة في المنطقة بنسبة 1.2 في المائة في عام 2020. ويعتمد استمرار هذه المشاكل على استعادة تدفق المساعدات والتحويلات في عام 2021، وكذلك على قدرة الحكومات على توفير شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من آثار الفقر.

وتؤثر التحديات الاجتماعية والاقتصادية كذلك على العمال المهاجرين واللاجئين والنازحين داخلياً في المنطقة، ولا سيما النساء منهم. فالقيود المفروضة على السفر وظروف العمل السيئة ستُعرِّض، على الأرجح، العمال المهاجرين لمخاطر شتى، بما في ذلك الإصابة بكوفيد19-. كما سيؤدي ضيق الوضع الاقتصادي في المجتمعات المضيفة إلى تفاقم قسوة الظروف المعيشية للاجئين والنازحين داخلياً، بل ويُخشى من تدهور تلك الظروف مع حالات الركود الاقتصادي الشديد التي قد تصيب البلدان المانحة.

ومن حيث المساواة بين الجنسين، لا تزال المنطقة العربية تسجل فجوة بنسبة 40.05 في المائة، هي الأعلى في العالم مقارنة بالمناطق الأخرى. ومع فرض الإغلاق في معظم البلدان العربية، يتزايد احتمال ترك النساء لوظائفهن من أجل تحمّل المسؤوليات المنزلية، مثل رعاية الأطفال بعد إغلاق المدارس، ما يؤدّي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين ما لم تتخذ تدابير فورية وناجعة.

وارتفعت مستويات الدين في عام 2020، ويتوقع أن تستمر في الارتفاع، في أقل البلدان نمواً وبلدان الدخل المتوسط، نتيجةً لتداعيات جائحة كوفيد19-. ومن

المرجح لأقل البلدان نمواً أن تستفيد من مبادرة تعليق خدمة الدين التي أطلقتها مجموعة العشرين، وكذلك من مِنح تخفيف أعباء الديون التي أتاحها صندوق النقد الدولي من خلال "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" من أجل الحد من آثار جائحة كوفيد19-. وقد تتيح هذه وفورات تصل إلى 294 مليون دولار.

ويشير تحليل الإسكوا لتطور الديون، ولعلاقتها بسلوكيات السياسات المالية، إلى استمرار العجز الأساسي في بلدان الدخل المتوسط والمنخفض في المنطقة العربية. ويبين تحليل الثغرات في الاستدامة المالية أن الأرصدة الأولية المطلوبة في عدة بلدان تفوق الأرصدة الأولية الفعلية. وهذا يستلزم تعديل الأرصدة الأساسية حسب هدفٍ محدد لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما يمثل ربط الإنفاق الحكومي بالنتائج الإنمائية تحدياً كبيراً يلقي بظلاله على السلطات المعنية بإدارة الدين في البلدان العربية خلال العامين المقبلين.